### مركز تكامل للدراسات والابحاث

### دراسات محكمة

### ميثولوجيا "الحكامة":

الأساطير العشر المؤسسة للمفهوم

### محمد البكوري

دكتورفي القانون العام



مركز تكامل للدراسات و الأبحاث TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studie

جميع الحقوق محفوظة

All rights reserved

# 1

## الأساطير العشر المؤسسة للمفهوم

ميثولوجيا "الحكامة":

قطعياً، أضحى مفهوم "الحكامة"، في الوقت الحالي، مفهوماً رائداً ومنتشراً بقوة، في كل مواد المعرفة الإنسانية، ذائعاً في سائر حقول البحث في العلوم الاجتماعية. هذا من جهة. من جهة ثانية، أصبح هذا المفهوم " الجديد المتجدد" باستمرار، مطلباً " إبيستمياً" راهناً ملحاً، غالباً ما يجد تطبيقاته المتعددة/ المتشعبة في ميادين مختلفة/ متنوعة: السياسة، الاقتصاد، المالية، الثقافة، الفن، الرياضة، المجتمع المدنى، التعمير، الأمن، البيئة... مما يؤشر في العمق، على مسألة جوهرية، تبرز في كون هذه التطبيقات، وما تشمله من ميادين، ترسم في رهاناتها ملامح "باراديغم Paradigme" مرن، طيع، دائم الحركة، سرمدي، لا يقف أمام نقطة نهاية، كما لم يقف أصلاً/ ىداية-ىشكل نقطة حتمأ أمام حاسم-. ولفكرة "الحكامة" جذور إتيمولوجية عميقة، كثيراً ما أبرزت الدراسات المهتمة بشؤون التدبير والحكم مدى قوتها المنهجية والمعرفية كفكرة ما فتئت تترسخ في سائر الحقب التاريخية، وفي شتى حضارات المعمور. وقد عرفت "الحكامة"، من خلال التبلور الإتيمولوجي لفكرتها، عدة منطلقات (أو أصول المرجعية )، من أهمها، المنطلق التدوالي الميثولوجي، حيث الصراع المحتدم، والمرصود، باستمرار، بين الأسطرة والعقلنة. كما أن تطبيقات "الحكامة" المختلفة أكدت، بالملموس، أن هناك جملة من الأساطير المؤسسة لها كمفهوم ميثولوجي Concept Mythologique بامتياز، كان، وسيظل، بلا شك، منغرساً في الذوات الإنسانية في تنوعها اللامحدو د.

كلمات مفتاحية: الحكامة، مفهوم ميثولوجي، العقلنة، الطوباوية، مفهوم معياري، اللايقين.

### **Abstract:**

Certainly, the concept of "Governance" has become, at present, a pioneering concept that is widely spread in all subjects of human knowledge and has become widespread in all fields of research in the social sciences. This is on the one hand. On the other hand, this "new and renewed" concept has continuously become an urgent "epistemic" demand that often finds its multiple/complex applications in various/diverse fields: politics, economics,

finance, culture, art, sports, civil society, reconstruction, Security, the environment ... which indicates in-depth, a fundamental issue that emerges in the fact that these applications, and the fields they include, draw in their bets the features of the "Paradigm" flexible, malleable, perpetual, eternal, does not stand before an endpoint, as well as It did not originally / definitely stand before a starting point - crucially - The idea of "Governance" has deep etymological roots. Studies concerned with management and governance have often highlighted the extent of its methodological and cognitive strength as an idea that has been entrenched in all historical periods and the various civilizations of the world. The "Governance" has defined, through the etymological crystallization of its idea, several starting points (or origins of reference), the most important of which is the mythological progressive starting point, where the conflict is raging and constantly observed between rulings and rationalization. Besides, the various applications of "Governance" confirmed, tangibly, that there is a set of myths that established it as a mythological concept par excellence, which was, and will remain, undoubtedly, inculcated in the infinite human subject in its diversity. Key words: The Governance, mythological concept, the rationalization, normative the utopianism, concept, the uncertainty.

يتميز كل عصر بزخم واسع وكثيف من التيمات الجديدة، والتي تروج بقوة داخل المجتمع التداولي بين الأفراد والمؤسسات. بيد أن هذه الهيمنة "الإتيمولوجية" الصرفة، غالباً ما تلفها خصائص مبهمة أو عناصر ملتبسة، تزيد بشكل أو بآخر، من "حربائية" المفاهيم وتلونها، حسب المسارات المختلفة والسياقات المتنوعة، سواء كان ذلك بقصد معرفي/ إبيستيمي أو بدون أدنى أي قصد صريح أو ضمني.

# 1

### ميثولوجيا "الحكامة": الأساطير العشر المؤسسة للمفهوم

على ضوء ذلك، يلاحظ أنه كثيراً، ما يتم استخدام المصطلحات المتداولة كتيمات سائدة ومهيمنة، دون العمل- وبجدية بحثية- على التحديد الدقيق للمعنى المكتنز في دواخلها، وكذا أبعاده العميقة التي قد يعج بها في ظل مسارات تطورها المختلفة. هذه الملاحظة، تنطبق في تجلياتها في سائر العصور، بما فيها العصر الحاضر المتسم بانبثاق منظومة "إتيمولوجية" هائلة ومخترقة للكينونة الإنسانية برمتها - خاصة إبان فترة ما بعد الحرب الباردة-، حيث خرجت إلى حيز الوجود العديد من المصطلحات "البراقة"، والتي وقع تداولها بكثافة من قبيل : العولمة، الشمولية، محاربة الإرهاب، الفوضى الخلاقة، مجتمع المخاطر، التعايش السلمي، المنظومة الدولية، الأسواق المفتوحة، الشركات المتعددة الجنسيات، الشراكة، الخوصصة، التنمية البشرية المستدامة، حقوق الإنسان، الحريات العامة، الدمقرطة، الانتقال الديمقراطي، مجتمع المعلومة، الاتصال والتواصل، دولة الحق والقانون، المواطنة، المجتمع المدنى، "الحكامة الجيدة"...

إن بعد المواءمة المفاهيمية، يطرح علينا أهمية تحديد وتناول الإشكاليات المرتبطة بإحدى أبرز المصطلحات المنتشرة في وقتنا الراهن، والتي أضحت تطغي في الساحة الفكرية / المعرفية/ المفاهيمية إلى درجة "التخمة"، وأخذت تعتمل، وبقوة، في دواخل الأفراد والتنظيمات والمجتمعات، ألا وهو مصطلح "الحكامة"، مع ضرورة الوقوف، وبتمعن دقيق، أمام السياقات السوسيو تاريخية التي أنشأته، وجعلت منه الآن المفهوم الأكثر بريقاً، رواجاً وتداولاً على مستوى سائر الأطروحات التنموية السائدة. مع العلم، أن معنى هذا المفهوم-كما يرى ذلك مانويل دي أوليفييرا باراطا Manuel de Oliveira Barata – سيتطور في وظيفته التداولية، من جهة، بالنظر إلى التحولات التاريخية للمجتمعات التي استخدمته، ومن جهة ثانية، بسبب هجراته العابرة للحدود، .Transatlantique الأطلسي عابر منها و خصو صا ارتبطت أساساً "الحكامة"، وقبل الحديث عن مسارات/ مجالات/ مؤسسات تطورها التاريخي المتداخل، كتيمة "عجائبية"، بنوع من" الأسطرة " والميثولوجيات - الأساطير في بعدها التفسيري- . هنا، يقول ج. كوركيري J. Corkery ، وفي إطار تحليل مغرق بالحبكة والاستعارة الميثولوجيتين: " عندما أستخدم كلمة حسب تعبير هامبتي دامبتي

### ميثولوجيا "الحكامة":



### الأساطير العشر المؤسسة للمفهوم

Dumpty - في سياق لهجة متغطرسة نسبياً، فهذا يعني ما اخترته أنا على أن يعنيه، لا أقل ولا أكثر.

إن الكتاب والرواة الذين استخدموا "الحكامة"، ظلوا في ذلك الاستخدام، أكثر توظيفاً للقواسم المشتركة مع شخصية هامبتي دامبتي، والتي وظفها لويس كارولLewis Carrol، في حكايته المشهورة والمعروفة ب"مغامرات أليس في بلاد العجائب Alice au pays des merveilles، للمشهورة والمعروفة بالمغامرات أليس في بلاد العجائب كما يرى ج. كوركيري J. Corkery اله فتيمة "الحكامة" من خلال هذا التحليل الميثولوجي، كما يرى ج. كوركيري Humpty Dumpty ، كشخصية خيالية، لها خصائص مشتركة مع شخصية هامبتي دامبتي دامبتي الحكامة"، ووفق مسلمات ميثولوجية على شكل بيضة تمشي على حائط لا متناهي. وبذلك، تتحول "الحكامة"، ووفق مسلمات ميثولوجية صرفة، إلى رحلة خيالية مثيرة، عبارة عن لحظات مكتظة بكل أشكال الغرائب والعجائب، والتي لا تصل إطلاقاً إلى نقطة نهاية محددة.

إنها بالتالي، سيرورة لامتناهية، تدور مع الزمن، لتعالج أمور وقضايا هذا الزمن المتحرك باستمرار. تتماهى معه، بشكل مطلق، لتجيب عن الإشكالات العميقة المرتبطة بديناميته المتسمة بالحيوية والنشاط.

تلك إذن، هي تيمة "الحكامة"، تتجلى في المتخيل والواقع أيضاً -، كدوامة من الأفكار المتسارعة والرؤى المتلاحقة، والتي "تصنع" في الوقت الحالي، منطلقات تفكير إنسان ما بعد الحداثة وتصوراته حول تدبير أنماط عيشه، بطريقة أكثر عقلانية وفعالية. ومن ثم، بروز سمات تحول "الحكامة" من "الأسطرة" إلى "العقلنة". وبذلك، شهد مفهوم "الحكامة" ميلاده "الأسطوري"، بالارتباط، أساساً، مع حيثيات بروزه وبحاجات استعماله وتداوله، للتعبير الجلي عن أبعاد بعض

<sup>1</sup> J. Corkery, Rapport introductif, In J. Corkery (Ed.), Gouvernance : concepts et applications, Revue internationale de politique comparée, Institut international des sciences administratives,

Bruxelles, Vol. 6, N°3, 1999, p.21.



التصورات والرؤى الاستراتيجية والسياسات العامة، كتلك المرتبطة بالمقاولة مثلاً، حيث تصبح "الحكامة" على هذا المستوى، دلالة "واقعية" على مجموع الترتيبات الرامية إلى التدبير الأمثل للتنسيق الداخلي وللتشارك مع الفاعلين بمحيطها.

المساهمة الكبيرة لتطوير مفهوم ونظرية "الحكامة" هنا، لا يمكن أن تتم دعاماتها المنهجية من دون تحديد عميق لموقع البنيات التداولية في هياكل التواصل اليومي بين أفراد المجتمع وضبط متواصل لما قد يختلج هذا المجتمع من طقوس وعادات احتفالية، قد تحمل في جوهرها من الميثولوجيا الشيء الكثير. ولترسم، بالتالي، حدود خيالية أمام التواصل العقلاني. فنكون هنا، أمام تضاد مفاهيمي الأسطرة في مقابل العقلنة، الخيال في مقابل الواقع... - وهو التضاد، الذي قد يخلق مع مرور الأحداث، وتوالي اللحظات التاريخية، صعوبة عميقة في التواصل الإنساني الخلاق والمبدع. هذا التواصل، وحتى يحقق المراد المتوخى منه، على الجميع، أفراداً وجماعات، الحرص على تعزيز أواصره، بشكل مستمر وديناميكي، في نطاق الشحن العقلي والعاطفي (الأخلاقي) لأسسه التداولية.

وفق هذا السياق، قد نتفق مع الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني المعاصر يورغن هابرماس Jürgen Habermas ويتل للتحرر التواصل العقلي بين أفراد المجتمع، يظل هدفاً أساسياً للتحرر الإنساني، مع ضرورة الحفاظ على الإطار الأخلاقي للكونية الشاملة، أي أن التفاهم المتبادل هو هدف أساس، وأن أفراد المجتمع يمتلكون كفاءة التواصل لتحقيق الفهم بينهم؛ فنظرية التطور المجتمعي الشاملة والمحدثة عند هابرماس تركز على التفريق مما بين العقلانية التواصلية وترشيد العقلانية والاستراتيجية، لتأدية دور فعال في إعادة هيكلة المجتمع على أية حال، يرى هابرماس أن ترشيد، وأنسنة ودمقرطة المجتمع بواسطة إضفاء الطابع المؤسسي على الإمكانية العقلانية المتأصلة في الكفاءة التواصلية، هي حالة فريدة من نوعها عند الأفراد. ويؤكد، أن الكفاءة التواصلية، تطورت، من خلال مسار التطور المجتمعي التاريخي، ولكن في المجتمع المعاصر، غالباً، ما تقمع أو تضعف الكفاءة التواصلية بواسطة الطريقة التي تدار بها



المجالات الرئيسة للحياة الاجتماعية، مثل السوق، الدولة، والمنظمات. لكون تلك المجالات أعطيت اهتماماً وسلطة كبيرة جعلتها تستولي على تلك المجالات بواسطة الاستراتيجية / العقلانية المفيدة².

وبذلك، سنجد أن المنطلق التداولي الميثولوجي لمفهوم "الحكامة"، يصنع لنفسه، حدود معرفية كثيرة، هي عبارة عن مسلمات حقيقية، تخضعها المجالات المجتمعية المختلفة لضوابط من المأسسة المستمرة، على مستوى الأنماط التداولية السائدة. مما يجعل، في نهاية المطاف، البنيات التواصلية للمجتمع، تتسم، في ذات الوقت، وبشكل متماهي، بعمق عقلاني محض وإرهاص ميثولوجي صرف، يعمقان الفهم حول" الحكامة"، باعتبارها سيرورة لا متناهية، تعد نتاجاً خالصاً لتراكمات المزيج القائم بين الأسطرة والعقلنة، على مستوى كل نشاطات الفعل الإنساني المتعدد والمتنوع.

على ضوء ما سلف، يمكن التأكيد، أن مفهوم "الحكامة" يظل في كنهه مفهوماً "ميثولوجياً Concept Mythologique". إنه مفهوم مغرق في "الميثولوجيا". كما أن بنيته المفاهيمية، تظل" طاوباوية" بامتياز. هكذا، ووفق منطلقات هذا البعد الميثولوجي، وعبر العديد من التجارب المتراكمة وسيرورة السياقات المختلفة، يمكن القول، على أن مفهوم "الحكامة"، تم الأساطير، تأسيسه من جملة نجملها علي عشر: أولاً، أسطورة تقاسم الهيمنة: إذا كانت القيمة المضافة للحكامة -كما يروج ذلك العديد من التصورات -، هي جعل كل الفاعلين، "يتخندقون" في منظومة تنموية واحدة ومتكاملة، وعلى قدم المساواة، فيما يخص التدبير، فلماذا، إذن، نضطر، جاهدين، للحديث عن تدبير من أعلى - الدولة، وتدبير من أسفل- باقي مكونات وعناصر الحكامة من قطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن-؟ فالقرار التنموي الرصين، عليه، أن ينبثق، بفعالية وكفاية، من لدن الجميع، وفي كل واحد، في إطار تقاسم وتشارك المسؤوليات، وليس الهيمنات؛ فهيمنة أي مكون على مكون آخر، وإيلائه مراتب الريادة، سيحققان نتائج عكسية على مستوى أركان الحكامة، من حيث فقدان كل عوامل الاستقرار "التنموي"، وظهور أنظمة تدبير هشة، تؤدي، باستمرار، إلى ضياع الفرص

 $<sup>^2</sup>$  هيثم غالب الناهي، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،  $^2$  2016، ص $^2$ .



والإمكانات الحقيقية للتطور، وتخلق، بالتالي، نوعاً من الحكامة "التسلطية"، تتسم بسيطرة مكون من مكوناتها على الآخر، مما يجعل، من الصعب جداً، تصور قيام سيرورة الحكامة في حد ذاتها، مادام أن مفاهيم التعاون والتشارك والتنسيق...، هي التي تعضد لحمة الحكامة وتقوي أنماطها وأسسها، وفي غيابها، سنكون، بالضرورة، أمام حكامة "متشرذمة" و"معتلة". ثانياً، أسطورة الخطاب الرنان: فالحكامة كخطاب ما فتئ تلوكه الألسن في سائر المؤسسات، وكشعار براق، كثيراً، ما يعري عن هشاشته في الممارسة العملية؛ فكون الحكامة، تتبلور، كمفهوم معياري قيمي، يدافع عن المبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتبنى حكم القانون، والتوسل بأبعاد التنمية البشرية المستدامة، لا يعني، بالبات والمطلق، أن تكريسها، يمكن، أن يتم، دون صعوبة تذكر، أو دون أن تعترضها عوائق أمام سبيل تحقق أهدافها المأمولة. وهو ما يفسر، أساساً، بالهالة الضخمة التي أحيطت بها الحكامة كبرادغيم "جذاب" وكشكل جديد على صعيد ممارسة السلطة والحكم. عموماً، إن إنهاء معالم أسطورة الخطاب الرنان، رهين في عمقه، بإيجاد نظرة واعية، فيما يخص تطوير وتحديث طرق اشتغال الأنساق الكبرى للتدبير، في شتى تجلياته. ثالثاً، أسطورة تقوق الديمقراطية التشاركية: فتوسيع مجالات الممارسة الديمقراطية على صعيد حكامة التدبير رهين بالتوسل العميق بالمقاربة التشاركية. وهو المنطلق، الذي ما فتئت تدافع عنه التصورات المرتبطة بالحكامة، من حيث الرفع المستدام من الأليات والإجراءات التي تمكن مكونات وعناصر الحكامة، وفي تمازج شمولي، من إعداد وتنفيذ وتقييم كل السياسات والاستراتيجيات. الجانب السلبي في هذا المنظور المكرس لتفوق الديمقراطية التشاركية، يتمثل، أساساً، في حرص سيرورة المجتمع المنجز للحكامة، في غالب الأحيان، على الإلغاء الكلى لتواجد الديمقر اطية التمثيلية، على اعتبار أن العديد من الأصوات المجتمعية المتحمسة لفكرة الحكامة -خاصة منها الهشة والمهمشة-، لم تجد في هذا النمط من الديمقراطية، فرصها وإمكاناتها الحقيقية، للتعبير عن احتياجاتها ومتطلباتها. وبالتالي، فهي لا تؤمن بجدوائية التفاعل أو التكامل، والذي ينبغي أن يسود بين الديمقراطيتين؛ إذ تظل، بشكل دائم ومتواصل، ترجح كفة الديمقراطية التشاركية على حساب كفة الديمقر اطية التمثيلية.



رابعاً، أسطورة التوصيف المعياري: توصيف الحكامة، بكونها "جيدة" أو "صالحة" أو "رشيدة" ...، فيه نوع من المجازفة بمعناها المثالي الصرف-. وذلك من منظور الوقوف على التجليات الصريحة والضمنية-، لما ينبثق عن الحكامة من نماذج، ينبغي، باستمرار، الرفع من كفايتها، وتشخيص مكامن الخلل المتعلقة بها. ويبقى من الأفيد هنا، الإقرار، بأن التوصيف المعياري، ظل يعري بكثافة عن طاوباويته القيمية اللامتناهية. فالدول التي تجعل من نمط الحكامة وسيلة لتجاوز الاختلالات المرصودة في بنياتها: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الإدارية، الثقافية...، لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف المأمول التجاوز-، إن هي لم تضف معيارية أكبر على نمط حكامتها، من حيث التحسين المتواصل والتجويد الدائم للمقومات التي يرتكز عليها.

خامساً، أسطورة الإرادة الحرة المقيدة: الحكامة، للأسف الشديد، تتحول لدى العديد من المجتمعات-من خلال ممارساتها- إلى آلية معطوبة، آلية متأثرة، بما يسميه الاقتصاديون ب"قوة الإرادة المقيدة" - كفكرة، أشار إليها أمارتيا صن في مؤلفه" فكرة العدالة"-؛ فهذه المجتمعات تدرك جيداً ما يلزمها القيام به، للرفع من منظومتها التدبيرية، في شتى مجالات الفعل الإنساني، بيد أنها، في المقابل، وبحكم معاناتها من العجز والقصور في الرؤية المتبصرة والاستشراف العميق، تجد نفسها، بحكم أنها مجتمعات مكبلة الإرادة ، غير قادرة على التصرف، وفق المسارات التي قد تحددها، بشكل أولي، في إدراكها السابق، في إطار نوع من القدر المحتوم في صنع مستقبلها. إنها مجتمعات، ورغم اقتناعها الشديد، بالمضار المقيتة والأثار السلبية للتدبير السيء، على صعيد كل أوجه تنميتها البشرية المستدامة، فإنها، في سياق الدفاع المستميت عن قيم العناد "الاستراتيجي"، توجه تدخلاتها، دائماً، الوجهة التي تعمق من أزمة الحكامة، وبالتالي، التأثير، سلباً، على أنماط عيش فئات عريضة من مواطنيها.

سادساً، أسطورة التمكين الإيجابي: يعد الوجه الآخر للحكامة – الحكامة السيئة- أي عدم قدرة التنظيمات والمجتمعات على استيعاب آلياتها وإدراك غائياتها، مسألة من الأهمية بمكان، لفهم الاختلاف الكبير في النتائج المتوخاة منها، من طرف هذه التنظيمات والمجتمعات، وتشخيص كل العقبات –بما فيها الخفية-، التي تقف أمام طموحها المنشود في توسيع قدراتها وتحسين خياراتها. وقد حاولت، العديد من الجهود المبذولة على مستوى ضبط "تضمينية" الحكامة، إيجاد الطرائق



الناجعة لتصويب السياسات والرفع من درجات "تمكينيتها" وخلق عوامل انسجام تطبيقها، إلا أن كل هذه الجهود، عانت وتعاني، من انتكاسة واضحة في النتائج المرسومة. وذلك، بحكم هشاشة منظومة ممارسة التمكين الإيجابي وعدم التفكير في صيغ متطورة للارتقاء التنموي. الأمر، الذي يؤدي -لامحالة- إلى تعطيل عجلة تحسين أوضاع التنظيمات والمجتمعات.

سابعاً، أسطورة الالتقائية والإدماج :التقائية مجالات ومضامين الحكامة وتوفير أسس الإدماج للسياسات والاستراتيجيات لبلوغ مختلف مدارك الحكامة...، كلها أمور، تجعل من اشتراطات إيجاد الصيغ التفاعلية الفضلى لتنزيل أركان الحكامة، من ديمقراطية وتنمية مستدامة وحرية، طموح مأمول لبناء صرح "دولة الحكامة". مع ما يعنيه ذلك، من التصدي لكوابح الارتقاء المتطور بمنظومة الحكامة. كل ذلك، لا يعني، إطلاقاً، ارتكاز هندسة الحكامة على ركائز واضحة في استشرافيتها؛ فالرغبة الكامنة لدى متخذي القرار وصانعي السياسات في ضمان نجاعة التدخلات وضبط العلاقات على صعيد المشاريع والبرامج، وفق المستويات المختلفة الوطنية والمحلية-، عادة ما تعاني من انسداد جلي في الأفق. وهو ما يبرز في عدة تمظهرات، من قبيل تشتيت الجهود المتضافرة لدى كافة مكونات وعناصر الحكامة. وهو التشتيت الذي "يفرمل" كل الجوانب الإيجابية للتدبير، والمتوخية لإرساء نمط حكامة تنموية صاعدة وفعالة.

ثامناً، أسطورة الإصلاح ومحاربة الفساد: فالحكامة، في غالب الأحيان، ترفع عبر بعديها المعياري والقيمي شعار الإصلاح (إصلاح السياسات، الإصلاح المؤسساتي، التخليق، الترشيد...)، وما يرتبط به من تعزيز لدعامات الشفافية وقواعد مكافحة الفساد، إلا أنه، وعبر جملة من مكوناتها، فإنها قد تنحو – بقصد أو بدون قصد- إلى التواطؤ مع بواعث ونواتج الفساد؛ فإذا كان من الملاحظ، أن العالمية، كأساس من أسس الحكامة تسعى إلى تحجيم الفساد والتقليل من آثاره الوخيمة، من خلال حرص المؤسسات الدولية المختلفة، على مناهضة كل أنماط الفساد، فإنها، في المقابل، وعلى النقيض من ذلك تماماً، وفي سياق تبني بعض السلوكيات التي تربك الجميع، بحكم تسامحها مع ثقافة الفساد هي في جوهر طبيعتها وكنه ممارساتها تكبر حجم هذه الأفة العويصة في العديد من القطاعات التي تشتغل عليها الحكامة في حد ذاتها.

تاسعاً، أسطورة تماهي القيم: خاصة منها القيم الإيجابية، والتي بنيت عليها منظومة الحكامة، حيث، غالباً، ما يتم الدفاع عن معايير هذه المنظومة، وفق منطلقات التمازج الشمولي المحدد لمكونات فعل التدبير؛ فقيمة الفعالية مثلاً، ومن منظور، توخيها توفير القدرات الحقيقية لتنفيذ البرامج وإنجاز المشاريع والاستجابة لتطلعات المواطنين "المنصهرين" / المنخرطين في سيرورة "دولة الحكامة"، هي تتماهي في عمقها مع قيمة العقلنة، أي ترشيد إدارة الموارد والإمكانات، وجعلها تابي طموحات جميع مكونات وعناصر الحكامة. هذه الأسطورة المتحكمة في دواليب ممارسة السلطة في شتى تجلياتها- السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية...-، ما فتئت، تقال، من الأهمية المعيارية لمنظومة الحكامة، وما يعتمل في دواخلها من قيم ومبادئ.

عاشراً، أسطورة الانتقال من دولة "الحكم" إلى دولة "الحكامة": استخدم مفهوم "الحكامة" للتعبير عن نمط جديد للتدبير، مس كل مكونات وعناصر الحكامة، من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن، وهو النمط، الذي أعلن، بشكل صريح، عن إفلاس الدولة وتقلص تدخلاتها وتراجع أدوارها. وبالتالي، نهاية ما يعرف ب "الحضور الكثيف للدولة"، خاصة بعد ما تم رصده، من ضعف بين على مستوى المؤسسات التي تمثلها – سياسيا وإدارياً-، والتحول من مأسسة السلطة إلى شخصنتها، وكذا غياب الفصل المعياري بين العام والخاص... إنها مؤشرات دالة على "عقم "أداء وإنجاز دولة الحكم – الحكم هنا، بمعناه التقليدي، المرتبط، أساساً، بتدبير الشأن العام-. ومن ثم، التفكير في صيغة جديدة ومتطورة لإدارة وتفعيل مقومات دولة المؤسسات، وربطها بكل مبادئ التجويد والكفاية والجدارة والريادة... ومع ذلك، يمكن القول، أن دول عدة، أثبتت قصور وعجز جليين، في بناء نمط حكامتها. وهو ما يفسر هشاشة إرساء معالم "دولة الحكامة"، وضعف سمات تفوقها على دولة الحكم.

صفوة القول، إننا نرى، وبغية تجاوز كل هذه الأساطير المؤسسة لمفهوم "الحكامة"-ميثولوجيته-، وبالتالي الارتقاء بمنظومة "الحكامة"، ضرورة القيام بالخطوات التالية: —تكريس الوضع الاعتباري المميز لمكونات وعناصر الحكامة، وتمكينها، باستمرار، من الأليات الكفيلة بالتفاعل السريع والناجع مع احتياجات الأفراد والجماعات، وتشجيع روح المبادرة والاستشراف والابتكار والتجديد، مع توسيع مجالات مشاركة جميع الفئات المجتمعية، وتحفيزها



على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات والمساهمة في صنع السياسات؛

- مأسسة التنسيق بين الفاعلين في السيرورة التنموية، بهدف تجاوز النقائص وتقويم الاختلالات المرتبطة بهذه السيرورة، والتي كثيراً ما تبين عنها الممارسات والتجارب المتراكمة؛

- جعل الحكامة، منطلق أساسي، لا محيد عنه، لسد فراغات البناء المؤسساتي المرتبط بتنفيذ كل السياسات، من أجل بلوغ ممكنات التغيير الإيجابي. وذلك، في اتجاه تنمية طاقات سائر مجتمعات المعمور؛

استثمار وتثمين آليات الحكامة بمختلف صيغها، والإلمام بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... —عموماً "التنموية"-، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، في ذلك، وضعية "اللايقين"، التي أضحت تغلب على عالم اليوم- الأمر الحاصل مع جائحة كورونا، والتي تفشت في سائر بقاع المعمور-. الوضعية، التي كرست المخاطر المتعلقة بخلق العولمة لبؤر الرفاهية، وفي ذات الوقت لبؤر الفقر، وما ينجم عن ذلك، من تبعات سلبية عميقة، على مستوى "مجتمعات المخاطر العالمية".



### المراجع المعتمدة:

- الناهي هيثم غالب، الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
  - صن أمارتيا، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والأداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مايو 2004.
- J. Corkery, Rapport introductif, In J. Corkery (Ed.), Gouvernance: concepts et applications, Revue internationale de politique comparée, Institut international des sciences administratives, Bruxelles, Vol. 6, N°3, 1999.
- -Elie Phambu Ngoma -Binda, Principes de gouvernance politique éthique: Et le Congo sera sauvé, Collection : Espace Afrique, N°7 , BRUYLANT-ACADEMIA, 2009.